التحدي الإقتصادي المثبط للهمة الذي يواجه الحكومة العراقية الجديدة

رويترز -بغداد

ستصارع أية حكومة تنبثق عن الإنتخابات العراقية جاهدة من أجل توفير الوظائف و إقامة الرخاء الذين يتوق العراقيون إليهما ما لم تخف حدة العنف المتفشي في البلاد بشكل كبير.

و إذا ما إستمرت حالة إنعدام الأمن عندها سيعمل السخط المتنامي، حول البطالة و سوء الخدمات العامة و الكساد الإقتصادي، بحد ذاته، على إشعال نار الإضطرابات و توفير البيئة الملائمة لنمو الإرهاب.

و قد وعدت الكثير من الأحزاب الكبرى التي تتنافس في إطار إنتخابات الثلاثين من كانون الثاني بتوفير الوظائف و إنفاق الكثير من الأموال من أجل إعادة بناء البنية التحتية للبلاد و التي خربتها عقود من الحرب و عقوبات الأمم المتحدة المدمرة.

و يقول المسؤولون بأنه في ظل إنعدام الإستقرار الحالي، لا يبقى أمام العراق سوى القليل مما يمكن فعله لتطوير إقتصاده و صناعته النفطية، حيث تصبح عندها عائدات النفط موجهة لتمويل الرواتب و الدعم الحكومي المقدم لقطاعات معينة و توفير مستلزمات قوات الأمن.

و قال كبير الخبراء الإقتصاديين في البنك المركزي مضر صالح قاسم : " ستواجه الحكومة جدول أعمال إقتصادي معقد". و أضاف : " حيث يوجه المخربون ضرباتهم نحو قطاع التصدير النفطي، على الرغم من أن إرتفاع أسعار النفط الحالية تعوض عن المفقود من القدرة الإنتاجية. أما القطاع الصناعي فهو بالكاد يعمل".

و يستطرد قاسم قائلاً : " و يواجه العاطلون عن العمل أحد خيارين؛ إما أن يصبحوا مجرمين أو أن ينضموا الى صفوف قوات الأمن في مواجهتها للمتمردين".

و قد فشل الإقتصاد العراقي في إستعادة عافيته منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في آذار من عام ٢٠٠٣، في الوقت الذي شل فيه إنعدام الأمن خطط إعادة الإعمار الطموحة، و أبعدت المخاوف المقاولين الأجانب عن ممارسة أعمالهم و ردعت الكثيرين من أقرانهم العراقيين عن المشاركة.

و طبقاً لإحصاءات الحكومة العراقية المؤقتة الحالية المدعومة من قبل الولايات المتحدة تبلغ نسبة البطالة ٢٨٪ على الأقل.

و يقوم المخربون، المصممون على تعطيل جهود إستعادة حيوية البلاد في فترة ما بعد الحرب، بشن هجمات يومية على منشآت النفط و محطات الطاقة و العاملين في مشاريع إعادة البناء التي تصل نسبة كبيرة من المبالغ المخصصة لتمويلها من مصادر أميركية.

و قد دمرت تلك الهجمات خطوط نقل مهمة تصل البلاد بكل من تركيا و الأردن أو تنتشر حول العاصمة العراقية، مما أدى الى إشعال الشرارة التي أدت الى حدوث أزمة في الوقود و الطاقة، و كلفت الميزانية الوطنية مليارات الدولارات من المداخيل النفطية المهدورة. و تبلغ مستويات الصادرات النفطية العراقية ١,٥ مليون برميل يومياً، أي أقل بمليون برميل عما كانت عليه في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي.

أما المداخيل فقد إرتفعت رغم ذلك. و ترجع أسباب ذلك بالمرتبة الأولى الى قيام سلطات قوات الإحتلال التي تقودها الولايات المتحدة بإستخدام العائدات النفطية لزيادة المرتبات. و قد إرتفع المدخول السنوي لكل فرد الى حدود ألف دولار بعد أن كان يبلغ ٣٠٠ دولار خلال فترة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على البلاد بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣, و كان الدخل السنوي الفرد يصل الى حوالي ٤٠٠٠ دولار عام ١٩٧٩، العام الذي سبق إندلاع الحرب العراقية – الإيرانية التي إستمرت حتى عام ١٩٨٨,

و قال قاسم معلقاً على إرتفاع المداخيل الفردية : " هذا لا يعني نمواً إقتصادياً فعلياً".

العراق، الذي يمتلك ثاني أكبر إحتياطيات نفطية في العالم بعد السعودية، يتمتع بإمكانات إقتصادية كامنة ضخمة. لكن تحرير تلك الإمكانات يتطلب أوضاعاً آمنة يمكنها أن تسمح لصادرات النفط بالإنتظام و للمساعدات الأجنبية بالتدفق نحو تحقيق أهدافها بدلاً من تحويلها لتوفير مستلزمات الأمن و تغطية نفقات التأمين.

لكن المحللين يقولون بأنه حتى في حالة تحقق ذلك فإن على الحكومة الجديدة أن تتجنب الوقوع في فخ إستخدام عائدات النفط لأغراض الدعم السياسي.

من جانبه يقترح كريم سُعيد، رئيس قسم التمويل المشترك لمنطقة الشرق الأوسط في بنك HSBC بأن يعمل العراق على محاكاة الكويت و إمارة أبو ظبي في توجيه نسبة من عائداته النفطية لتمويل ميزانية إستثمارية مستقلة.

و يضيف سُعيد : " لا يسمح بأي محاباة لأي طرف في إطار هكذا توجه. و يعتبر تشكيل وكالات مماثلة ضرورة حتمية لإبقاء الأموال المدخرة بعيداً عن متناول السلطات السياسية و كرصيد إدخاري للأجيال القادمة".

و يشير سُعيد الى أن القطاع النفطي بإستطاعته إجتذاب الرساميل الأجنبية من خلال خطط (بناء –تشغيل –إعادة ملكية) و التي تعود بموجبها ملكية تلك المشاريع للدولة بعدما يأخذ المستثمرون العائدات المنتظرة.

و يقول سُعيد : " في ضوء قوة الشعور الوطني في العراق، فعلى كل إمتياز ممنوح أن يقوم بتخصيص حصة له في شركة النفط الوطنية، بحيث تعود إليها الأصول المالية بعد إنتهاء مدة الإمتياز. و يمكن أن يبدأ (إستثمار) القطاع الغازي قبل نظيره النفطي الذي يعد مثاراً للجدل".

و مخططو البرامج الحكومية العراقيون على دراية بتحديات ما بعد الحرب. و يعمل وزير التخطيط العراقي مهدي الحافظ على إعادة تنظيم وزارته من أجل تفعيل جهود مئات الإحصائيين و المهندسين و الخبراء الإقتصاديين، الذين تم تهميش دورهم خلال عهد النظام السابق، و إستخدام المعطيات التي أبقاها النظام سرية قبل إسقاطه. و يعترف الحافظ، المهندس الكيمياوي الذي عمل لصالح منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة، بأنه من دون فرض الأمن، ستتلاشى الأموال المتدفقة على شراء أسلحة و نزع فتيل الإستياء و السخط.

و يقول الحافظ : " نرغب في أن يعيد الإنسان العراقي بناء نفسه، ليس فقط في إطار العمر المتوقع و العناية الصحية و المداخيل، و لكن كذلك في نواحي التعليم و إحترام حقوق الإنسان و صيانة البيئة".

ترجمة : عمار أسعد
عن وكالة رويترز الإخبارية

العراق يعتزم بناء مصفاة للنفط بمليار دولار

أفاد مسؤولون عراقيون أن العراق بصدد دعوة شركات دولية لبناء مصفاة جديدة للنفط تنتج ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف برميل يوميا.

وقال المسؤولون إن موقعا اختير قرب مدينة النجف لإنشاء المصفاة التي من المتوقع أن تكلف أكثر من مليار دولار.

وتسعى وزارة النفط إلى التفاوض على ترتيبات لعقد بنظام البناء والتشغيل ثم النقل أو ما يعرف بـ"بوت" لبناء المصفاة الجديدة التي تشتد حاجة البلاد إليها.

ولدى العراق ثلاث مصاف نفطية رئيسية في بيجي وبغداد والبصرة تبلغ طاقتها الإنتاجية ٥٥٠ ألف برميل يوميا لكنها أنتجت ٤٠٠ ألف برميل يوميا فقط من المنتجات المكررة العام الماضي.

وكانت وزارة النفط العراقية اتفقت الشهر الماضي مع شركات تركية لتزويدها بحوالي ٦٠٠ ألف طن من الوقود المسال يوميا.

وينص الاتفاق على أن تقوم الشركات طوال هذا العام بتزويد العراق بالكمية المذكورة من البنزين والديزل والغاز المسال المنتج في تركيا أو بلدان أخرى.

يشار إلى أن العراق يستورد حاليا البنزين والغاز من السعودية وسوريا.

وقال وزير النفط العراقي ثامر الغضبان مؤخرا إن بلاده تستورد من البلدين ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار شهريا.

وتتعرض خطوط الأنابيب التي تمد مصافي العراق بالخام إلى هجمات متكررة مما يمنع إمدادات الوقود من الوصول إلى مناطق العراق خاصة العاصمة بغداد التي تعاني من نقص حاد في المنتجات النفطية.

البورصة العراقية تسجل ٣٥ مليون دولار (تداول) في النصف الأول من ٢٠٠٤

صرح رئيس أمناء سوق العراق للأوراق المالية التداول أن السوق سيبدأ بواقع ثلاث جلسات أسبوعياً بدلا من جلستين في أول أذار المقبل. وبين الرئيس أن هذه الزيادة تهدف الى تلبية متطلبات نشاط البورصة، وحجم طلبات الشراء والبيع فيها والتوسع الحاصل في حجم تداول اسهم الشركات المكتتبة. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الشركات التي يجرى تداول أسهمها في البورصة من حوالي ٧٠ شركة حالياً إلى اكثر من ١٠٠ في الفترة القليلة المقبلة، الأمر الذي يشير الى مرحلة إيجابية تتميز بالنشاط الفاعل الذي يخدم أهداف التنمية في العراق. وتجدر الأشارة الى أن النصف الثاني من ٢٠٠٤ شهد عقد اكثر من ٤٠ جلسة في بورصة العراق، تم خلالها التداول في اسهم بلغت قيمتها اكثر من ٣٥ مليون دولار.

وزارة النفط تمنح عقدا لشركات اماراتية نفطية

قامت وزارة النفط بمنح عقد الى ائتلاف يتكون من ثلاث شركات دولية لأجراء دراسة على حقول صبا لحيس في جنوب العراق. هذا ويتكون الأئتلاف من شركة فيتول الأماراتية وشركة أندراركو للنفط وشركة دوم الأماراتية، ويختلف العقد الذي حصلت عليه هذه الشركات عن العقد الذي يختص بتطوير حقول صبا لحيس الذي لم يتم بعد منحه. وتجدر الاشارة الى أن الوزارة طلبت مؤخرا من مجلس الوزراء الأخذ بتوصيتها التي تقضي برفع انتاج حقول صبا لحيس من ٥٠ ألف برميل يوميا الى ١٩٠ ألف برميل يوميا بخصوص عقد تطوير الحقل.

نوكيا الأولى تليها موتورولا وسامسونغ

٥٦٤. مليون هاتف نقال بيعت في العالم خلال عام ٢٠٠٤

سان فرانسيسكو -د.ب.أ-

ارتفعت مبيعات الهواتف النقالة في كل انحاء العالم بنسبة ٢٩.٣ في المائة في عام ٢٠٠٤ فيما عززت شركة صناعة الهواتف الفنلندية نوكيا موقفها كأكبر شركة لمبيعات الهواتف.

وقالت شركة البحوث التكنولوجية (آي.دي.سي) ان الناس في كل انحاء العالم اشتروا ٥٦٤. مليون هاتف في العام الماضي بينهم ١٩٤.٣ مليونا في الربع الاول بزيادة نسبتها ٢٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وكانت نوكيا الشركة الاكثر مبيعا حيث حازت ٢,٣١ في المائة من حصة السوق او باعت ٦٦.١ مليون هاتف.

وجاءت موتورولا في المركز الثاني حيث باعت ٣١.٨ مليون هاتف او ١٦.٤ في المائة تلتها شركة سامسونغ الكورية التي باعت ٢١. مليون هاتف لتحوز على حصة ١٠.٩ في المائة من السوق.

وقالت شركة البحوث التكنولوجية (آي.دي.سي) ان نوكيا عززت من موقفها في السوق من خلال مجموعة انتاج وفرت خيارات جيدة للمستخدمين حسب مستويات الدخل والاعمال والاهتمام بالجديد.

قطر توقع اتفاقيات ناقلات غاز بـ٩٠٠ مليون دولار

وقعت قطر ثلاثة عقود لبناء واستئجار أربع ناقلات غاز بمبلغ إجمالي يصل ٩٠٠ مليون دولار.

وأعلن الموقعون في بيان أن شركة قطر للغاز ومجموعة أوفر شيب هولدينغ غروب وقعتا على اتفاقيات مع شركتي هيونداي وسامسونغ للصناعات الثقيلة لبناء واستئجار أربع ناقلات عملاقة، من أصل ٥٧ ناقلة تخطط قطر للحصول عليها قبل عام ٢٠١٠ لنقل الغاز.

وأوضح البيان أن عملية تشغيل الناقلات الأربع التي ستسلم بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ في إطار اتفاقيات استئجار لمدة ٢٥ عاما مع إمكانية تمديد هذه الفترة لصالح قطر للغاز.

وأشار إلى أن هذه الناقلات ستستخدم لنقل الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى المملكة المتحدة.

وقال البيان إن سعة كل من الناقلات الأربع تبلغ ٢١٦ ألف متر مكعب من الغاز، وتتميز بتقنية عالية وعلى متنها وحدة لإعادة تسييل الغاز الطبيعي عند التبخر.

وأضاف أن من مميزات هذه الناقلات زيادة حجم كل واحدة منها بنسبة ٦٠٪ عن حجم الناقلات العاملة في هذا القطاع حاليا.

وقد وقعت قطر خلال السنوات الأخيرة عقودا مع عدد كبير من مجموعات وشركات عالمية لإنتاج الغاز وتصديره، في وقت تحتل فيه المرتبة العالمية الثالثة في احتياطيات الغاز الطبيعي.

تفجير خط لأنابيب النفط شمالي العراق

فجر مهاجمون اليوم جزءا من خط لأنابيب النفط العراقي يصل بين حقول النفط الشمالية ومصفاة قرب بغداد.

وقال مسؤولون عراقيون إن الأنبوب الذي يربط بين مصفاة بيجي على بعد ٢٠٠ كلم شمال بغداد ومصفاة الدورة جنوب العاصمة تعرض للتخريب في نقطة تقع على مسافة تسعة كيلومترات من سامراء. ويعمل الأنبوب بطاقة سبعة آلاف برميل يوميا.

وهذا أول هجوم يعلن عنه على شبكة أنابيب النفط منذ الانتخابات العراقية يوم الأحد الماضي التي قال المسؤولون إنها قد تخفض حدة العنف في البلاد.

وتعرض خط الأنابيب وهو أحد ثلاثة خطوط تغذي مصفاة الدورة التي تبلغ طاقتها الإنتاجية ١١٠ آلاف برميل يوميا للهجمات مرارا.

واستهدفت الهجمات كذلك خط الأنابيب الواصل بين العراق وتركيا مما أدى الى إغلاقه منذ ١٨ ديسمبر/ كانون الأول.

وقد استقرت التدفقات من الجنوب، وقال مسؤول نفطي إن العراق يهدف إلى الحفاظ على صادرات النفط الخام من الجنوب قرب ١,٥ مليون برميل يوميا خلال الشهر الحالي وهو نفس مستوى الصادرات في الشهر الماضي.

الحكومة السويسرية تبيع فائض الذهب رغم المعارضة

قررت الحكومة السويسرية توزيع حصيلة بيع فائض الذهب لدى البنك الوطني والذي وصل إلى ١٣٠٠ طن، على أن يكون بنسبة معينة بين الحكومة الفدرالية وحكومات المقاطعات البالغة ٢٦ حكومة.

وبموجب هذا القرار المثير للجدل ستحصل المقاطعات على حوالي ١٤ مليار فرنك، والحكومة الفدرالية على سبعة مليارات فرنك.

وأعلن المصرف الوطني السويسري في وقت سابق عن هذا الفائض الكبير في رصيده من الذهب والذي لم يعد له استخدام للحفاظ على قوة العملة السويسرية، فقرر طرحه للبيع تدريجيا بشكل لا يربك سوق الذهب سواء على الصعيد الداخلي أو في الأسواق العالمية.

ويأتي هذا القرار بعد سبع سنوات من المفاوضات بين الحكومة ومختلف الدوائر الرسمية حول كيفية الاستفادة من هذه الكمية الكبيرة من الذهب، حيث عارضت الأحزاب السياسية دائما جميع مقترحات الحكومة حول كيفية استخدام حصيلة البيع.

ورأت الحكومة السويسرية في بيانها أن اختلاف وجهات النظر الكبير بين أعضاء البرلمان حول توزيع حصيلة بيع الذهب هو السبب في اتخاذ الحكومة قرارها الأخير، على أن تتولى المقاطعات فيما بعد التصرف في الحصص الخاصة بها طبقا لاحتياجاتها.

وسيتم توزيع حصيلة بيع الذهب على أساس حجم مديونية حكومات المقاطعات سواء لدى الحكومة أو فيما بينها أو على الصعيد الداخلي، إذ يمنح النظام الفدرالي السويسري للمقاطعات صلاحيات معقولة لوضع ميزانية خاصة بها تبعا لمواردها المالية، التي تختلف من مقاطعة إلى أخرى بشكل كبير.

الليبراليون يرحبون

وفي أول رد فعل على قرار الحكومة السويسرية، رحبت الأحزاب الليبرالية بالقرار على اعتبار أنه الحل الوسط الذي لا يخالف الدستور بل يدعم الاقتصاد المحلي، إذ ستساعد المبالغ المخصصة للمقاطعات على تقليص ديونها لدى الحكومة، وربما يسمح أيضا بتقليل الضرائب المفروضة على المواطنين.

لكن الأحزاب اليمينية والنقابات المهنية والعمالية عبرت عن عدم موافقتها، وبدأت تفكر في دعم مبادرات شعبية لتقويض قرار الحكومة، إلا أن المشكلة تكمن هنا في ضرورة تقديم اقتراح بديل يحصل على أغلبية البرلمان، ويصلح لعرضه للاستفتاء العام.

ومن المفارقات أن السويسريين كانوا قد رفضوا استخدام جزء من حصيلة البيع لتمويل صندوق التأمينات والمعاشات المهدد بالإفلاس، كما رفضوا تحويل جزء منه لصالح صندوق عالمي للتضامن في الكوارث على اختلاف أنواعها.

وكانت أغلب المقترحات ترمي إلى الاستفادة من الذهب في مشروعات طويلة الأمد تدر عائدا يمكن الاستفادة منه بشكل أكثر نفعا، بدلا من إنفاقه في مجالات "وقتية" لا تدر ربحا، بيد أن جميع المقترحات التي تم طرحها للنقاش طيلة الأعوام السبعة الماضية كانت تصل إلى طريق مسدود إما بسبب رفض الرأي العام لها من خلال التصويت، أو للحاجة إلى تعديلات دستورية تأخذ وقتا طويلا للغاية.

السودان يفتح حسابا لنصيب الجنوب من إيرادات النفط

أعلن وزير المالية السوداني الزبير أحمد الحسن أن حكومة بلاده فتحت حسابا في بنك السودان المركزي كي تودع فيه نصيب حكومة الجنوب من عائدات صادرات النفط، وحسابا آخر لنصيبها من الخام المستخدم محليا، على أن يتم فتح هذه الحسابات في البنك المركزي إلى حين فتح فرع له في الجنوب.

وأعلن الحسن بدء إجراءات تعديل قوانين رسم الدمغة وضريبة الدخل الشخصي لتلائم بروتوكول تقسيم الثروة الذي تضمنته اتفاقية السلام التي وقعت مؤخرا في نيروبي.

وأشار إلى إصدار قانون جديد للصندوق القومي للإيرادات مع وضع تصور لقيام المفوضية المالية بتخصيص ومتابعة الموارد.

كما أعلن الزبير في تصريحات صحفية فتح حساب في بنك السودان باسم الصندوق القومي للإيرادات تودع فيه كافة الإيرادات القومية التي يتم تحصيلها بواسطة أو لصالح الحكومة القومية.

وعلى صعيد تنفيذ نصوص اتفاقية السلام فيما يتعلق بتقاسم الثروة في السودان، أوضح الزبير أن وزارته أعدت بالتنسيق مع وزارة الطاقة الترتيبات الفنية اللازمة لتحديد نصيب حكومة الجنوب والولايات المنتجة للبترول.

وتطرق إلى فتح حساب تركيز إيرادات البترول، وهو حساب موحد مخصص لإيداع العائد الذي يتجاوز السقف المحدد بالموازنة العامة من الصادرات لصالح الحكومية القومية وحكومة الجنوب والولايات المنتجة.

وذكر أن الوحدات الإدارية القومية بصدد وضع تصور لإعادة فتح مكاتبها في الجنوب لتحصيل الضرائب والرسوم على الأنشطة الاقتصادية وتوريدها في حساب ببنك السودان فرع الجنوب.